

التنمية المستدامة : بين المفهوم و متطلبات التطبيق ، قراءة سوسيولوجية

د. فكري زواوي / مخبر الفكر الإسلامي في الجزائر

جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس

Zaoui.fekrouni@univ-sba.dz

تاريخ الإرسال : 2018/06/16 ؛ تاريخ القبول : 2018/03/26

Résumé :

le concept de développement durable a connu une large propagation dans le patrimoine des sciences sociales, et en particulier par rapport aux études concernant la relation entre l'homme et l'environnement, et les différentes forme de structuration social, et en dépit des nombreuses difficultés liées à la détermination du concept et les cadres théoriques qui ont l'abordé, il a acquis une importance scientifique et pragmatique liée aux objectifs de «transformation» et «changement», ver une perception globale du développement pour les différentes domaines de la vie sociale.

Sur cette base, cette intervention va essayer de mettre en évidence la relation entre les postulas, paramètres théoriques qui détermine le concept et l'analyse sociologique baser sur les déterminants culturels des tendances, attitudes a l'égard de l'environnement. Car Il ya un lien étroit entre les principes et les critères de développement durable d'une part et les variables culturelles de modernisation. Et ce en essayant de répondre aux questions suivantes:

- Quels sont les fondements théoriques sur lequel le concept de développement durable est appréhendé sociologiquement ?
- Comment les valeurs affecte-t-elle les tendances et les attitudes des gens envers le développement durable?
- Comment peut ont intégrez des valeurs qui tolère les exigences du développement durable?

Mots clé :

Sociologie ; vision ; développement durable ; valeurs ;
changement ; culture

الملخص

لقد حظي مفهوم التنمية المستدامة بانتشار واسع في تراث العلوم الاجتماعية ، و
بخاصة فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين الإنسان و البيئة ، و عمليات البناء المجتمعي و
رسم السياسات التنموية ، وبالرغم من الصعوبات الكثيرة التي ينطوي عليها فيما
يتصل بتحديد المفهوم و الأطر الفكرية التي تناولته و المداخل النظرية المفسرة له ، إلا
أنه اكتسب أهميته العلمية و العملية ليرتبط بغايات و أهداف متنوعة تعكس عند
تحققها دينامية تدفع المجتمع في اتجاه تجسيد مبدأ " التحول " و " التغير " الذي
يسمح بتكوين تصور تنموي شامل يعتمد إلى تقوية مختلف المجالات الحياة الاجتماعية
وفقا للمعايير و المستويات و الصيغ المعاصرة .

وبناء على هذا ستحاول هذه المقالة إبراز العلاقة بين المنطلقات و المحددات النظرية
السوسيولوجية المتحركة في صك المفهوم و تحليله و بين المحددات القيمية المعيارية
التي ترتبط باتجاهات الناس و تقاليدهم و ميولهم نحو البيئة. فهناك ارتباط وثيق بين
مبادئ و معايير التنمية المستدامة من جهة و المتغيرات القيمية و المعيارية التي تُظهر
مستوى استجابة الناس لعمليات التغيير المرجوة و ما يجب أن يرافقها من تغيرات
بنوية ووظيفية. وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما هي المنطلقات و المرتكزات السوسيولوجية التي يقوم عليها مفهوم التنمية
المستدامة (الغايات النظرية و العملية) التي يمكن اعتبارها مؤشرات إسقاط منطقية
لإمكانية تحققها في الواقع ؟

- كيف تؤثر القيم و الاتجاهات و الميول على ممارسة الناس للمرتكزات التي يقوم
عليها مفهوم التنمية المستدامة ؟

- كيف يمكن غرس و نشر قيم و نماذج أكثر قابلية لمبادئ و مرتكزات التنمية
المستدامة ؟

الكلمات المفتاحية :

علم الاجتماع ; الرؤية ; التنمية المستدامة ; القيم ; التغير ; الثقافة .

مقدمة:

مثلما يتكلم البشر كافة، في جميع لغاتهم، لفظيا أو جسديا، يمارس نفس البشر كافة القيم سلوكا، و لا يدرك جلهم وعي ممارستهم، بل يكتفون في حياتهم العملية بمستوى ما يفعلون. و في وسعنا أن نستشف الممارسة القيمية في واقع الحياة بإلقاء نظرات سريعة على أساليب السلوك و العادات التي يتبعها الأفراد ، أو تفرضها الجماعات، و هي جملة أنماط التصرف في مختلف شؤون الحياة من تغذية و دفء و سكن و زراعة إلى عقائد و معاملات و علاقات أسرية و مهنية و اقتصادية و فنية و إنسانية. و من خلال ذلك كله تنساب تعاليم قيمية يعتنقها الفرد إما بمبادهة عفوية قد لا يدرك مسوغاتها، أو انه يعتنقها استجابة لما يفرضه المجتمع و تقتضيه التقاليد . لذلك فليس من الغرابة أن تتخذ القيم في علم الاجتماع ، كمدخل منهجي و معرفي في دراسة و تحليل و ربما تفسير العديد من مظهرات الحياة الاجتماعية و العالم الاجتماعي على حد سواء . فالقيم بخاصيتها القطبية تتضمن عناصر الانتقاء و التفضيل، و هي بذلك تمنح الدارس و الباحث نسقا معرفيا غني و خصب لفهم و تحليل كل الظواهر الاجتماعية مهما كانت طبيعتها و مجالها .

و باعتبار التنمية المستدامة هي إحدى مظهرات الحياة الاجتماعية فإنها لم تستثنى من البحث وفق المدخل القيمي ، فالتنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الأبنية الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية و القيمية وبناء دعائم عالم اجتماعي عادل وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الآمال و الطموحات و التطلعات إلى أفعال و ممارسات تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة.

وبناء على هذا ستحاول هذه المداخلة إبراز العلاقة بين المنطلقات و المحددات النظرية المتحكممة في صك المفهوم و تحليله و بين المحددات القيمية التي ترتبط باتجاهات الناس و تقاليدهم و ميولهم نحو البيئة. فهناك ارتباط وثيق بين مبادئ و معايير التنمية المستدامة من جهة و المتغيرات القيمية و المعيارية التي تُظهر مستوى

استجابة الناس لعمليات التغير المرجوة وما يجب أن يرافقها من تغيرات بنيوية ووظيفية. وذلك من خلال معالجة المحاور التالية :

أولا . حول ماهية التنمية المستدامة .

ثانيا . المداخل السوسيولوجية لمفهوم التنمية المستدامة.

ثالثا . القيم كمدخل سوسيولوجي لمعالجة إشكالية التنمية المستدامة.

أولا : حول ماهية التنمية المستدامة:

ما هي التنمية المستدامة ؟ ما هي الخطابات التي تناولت التنمية المستدامة كمفهوم ؟ وما موقع هذا المفهوم في آليات اشتغال سوسيولوجيا اليوم ؟ ربما يكون من الأجدي دوما طرح مثل هذه التساؤلات إذا ما أردنا صك فهم ووعي بإشكالية كثر عنها الحديث وتميع استعمالها في خطابات عديدة ومختلفة.

ليس من السلاسة ولا السهولة بما كان ، تحديد معنى وتعريف موحد وشامل للتنمية المستدامة وذلك اعتبارا لتعدد المقاربات التي تناولته ، الشيء الذي يجعل من المتعذر جدا الوصول إلى تركيب يلخص ذلك التعدد في تعريف واحد ، ومع هذا يمكننا الجزم أن وسط ذلك الزخم تتبدى فكرة جوهرية تتلاقى فيها كل خيوط الإشكالية وهي أن التنمية المستدامة باعتبارها شكلا من أشكال التنمية هي نوع من التغير الذي يستهدف البيئة الحيوية ، الاجتماعية والاقتصادية من حيث شروط و ظروف التهيئة والتنظيم وكذا المعارف والاتجاهات والممارسات . وبذلك تنطوي التنمية المستدامة في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغير في المجتمع الذي تتوجه إليه ، وبالطبع فهذا التغير من الممكن أن يكون ماديا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لذات المجتمع ، ويكون اجتماعيا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم وميولهم من أجل تحسين أوضاعهم ، ويكون بيئيا يستهدف مراعاة الحدود البيئية التي لا يمكن تجاوزها من خلال الاستهلاك والاستنزاف للموارد . فالأمر يتعلق إذن بعمليات هادفة محدودة في المكان ومطلقة في الزمان تراهن على التغير الإيجابي طبعاً. إن التنمية المستدامة في مختلف أبعادها و تصوراتها تستهدف مجالات مفتوحة على ما هو لوجيستيكي وعلى ما هو اجتماعي وعلى ما هو اقتصادي تقود ختاماً نحو تغيير السياسات والممارسات والمواقف اتجاه فكرة الإنسان⁽¹⁾.

تاريخيا يعود الفضل في نحت هذا المفهوم و تأصيله نظريا إلى كل من الباحث الباكستاني "محبوب الحق" و الباحث الهندي "أمارتيا سن" و ذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. فالتنمية المستدامة بالنسبة إليهما هي تنمية اقتصادية- اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقت المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية⁽²⁾. كما أن تقرير الأمم المتحدة لمؤتمر ستوكهولم 1987 ألع على أن التنمية المستدامة و التي يفترض فيها تلبية الحاجيات الملحة الحالية دون التفريط في الحاجيات المستقبلية . و هذا كله يفضي بنا إلى التأكيد على أن التنمية المستدامة تتمثل التنمية استنادا إلى منطق التوزيع العادل للثروات و تحسين الخدمات و ترسيخ مناخ الحريات و الحقوق ، و ذلك في تواز تام مع تطوير البنيات و الأنساق دونما إضرار بالمعطيات البيئية. إنها بهذه الصيغة تنمية موجهة لفائدة المجتمع المحلي بالدرجة الأولى مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات و حقوق الأجيال القادمة و هذا ما يبصمها بطابع الاستدامة . و فيما يلي تعريفات أخرى أعطيت للتنمية المستدامة :

✓ "التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لعام 1987.

✓ "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على (الأراضي) والمياه والنبات والموارد الوراثية (الحيوانية) لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (مجلس منظمة الأغذية والزراعة عام 1988).

✓ "استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات التكنولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل" (مجلس حكومات استراليا عام 1992).

ثانيا : المداخل السوسيولوجية لمفهوم التنمية المستدامة:

تلتقي نظريات التنمية المستدامة سوسيولوجيا -رغم تعددها- عند مجموعة معينة من الغايات مثلما انطلقت من مجموعة من المسلمات . وفي سياق تناولنا لهذه الغايات سوف نحاول حصرها في مستويين أساسيين يمثلان محور التفكير السوسيولوجي و وجهته، و تصب فيهما أو تبرز من خلالهما الأبعاد النظرية الأخرى. هذان المستويان هما :

1 - السوسيولوجيا البيئية :

بالنظر إلى الغايات التي تسعى سوسيولوجيا البيئة للوصول إليها رغم الاختلاف الظاهري بينها في الصياغة الابيستيمولوجية و المنهجية ، نجد أنها تلتقي عند نقطة واحدة أو هدف محوري واحد يمثل جوهر الغاية لكل منها . ذلك أن تحقيق توازن بين الإنسان و البيئة يمثل الغاية الأساسية لكل منها .

لقد أشار " فليب بودس Ph. Boudes " إلى أن "جورج سيمل " G.Simmel " قد بحث في أهمية العلاقة بين التنظيم الاجتماعي وأشكاله من جهة، وظروف المعيشة من جهة أخرى، فالبيئة الجغرافية وما تشمله من مساحة وموارد ومناخ تؤثر في تشكيل البناء الاجتماعي الثقافى للمجتمع ونشير هنا إلى أن " سيمل " قد بين في أعماله الأولى حول تشكل الجماعات الإنسانية * ارتباط العناصر وتكامل علاقاتها، كالارتباط التسلسلي بين تلك العناصر من مواد وأحياء والتي تشكل شبكة تقوم على الاعتمادية والتكامل، هذا وقد اهتم المتخصصون في علم الاجتماع الريفي أمثال "دانلوب" Dunlap و "كاتون Catton " بدراسة وفهم استخدامات الأرض والنشاطات وبموضوعات أخرى لها علاقة بعلم الاجتماع البيئي، فهم أول من استجاب للمشكلات البيئية من وجهة نظر سوسيولوجية.

كما استفاد علماء الاجتماع البيئي المحدثين أمثال "شنايبرغ " Schnaiberg من كتابات "إميل دوركايم"، وخاصة كتابه تقسيم العمل، حيث ربط في كتابه بين درجة تعقد البناء الاجتماعي بالكثافة السكانية وندرة الموارد والعمليات الاجتماعية. ومن بين المشتغلين الذين تأثروا أيضا بكتابات "دوركايم " نجد "روبرت بارك " الذي اكسب مجموعة من المفاهيم السوسيولوجية معاني إيكولوجية، كالتفاعل الاجتماعي والاتصال والعملية الاجتماعية للصراع وكذلك

"ارنست بيرجيس" الذي كان له الإسهام المبكر في استخدام الإيكولوجيا في دراسة المجتمع، محددًا لجوانب إيكولوجية كدراسة العلاقات المكانية والزمنية للكائنات الإنسانية، تلك العلاقات التي تحددها قوى البيئة الاقتصادية والتوزيعية والتوافقية. وهناك باحثين اجتماع آخرون، قاموا بتطوير علم الأيكولوجيا البشرية*، في جامعة شيكاغو، كالعالم "ليستر وارد"، Lester Ward الذي ميز بين النسق الاجتماعي في النشأة، والتطور التلقائي للبناءات والوظائف الاجتماعية، وبين العمل الإصلاحي والمقصود، والواعي في ظل التوجه الإيكولوجي. وقد ركز علماء الأيكولوجيا البشرية في أبحاثهم على أربعة نقاط أساسية هي :

- المجتمعات تتميز بمستويين من التنظيم : المستوى الحيوي ، و المستوى الاجتماعي . فالأول لا تنفرد به المجتمعات البشرية و لكنه يوجد حيث تشترك الكائنات الحية في بيئة مشتركة. و أهم سمات هذا المستوى هي نماذج متضافرة من الاعتماد المتبادل بين جميع من يتعايشون في بيئة مشتركة. أما النظام الاجتماعي فهو الذي يعتبر مميزا تنفرد به المجتمعات الإنسانية ، و يتضمن العلاقات التي لا يمكن خلقها واستمرارها إلا على يد البشر .
- النظام الحيوي ليس ثمرة للنشاط البشري العقلاني المقصود ، بل إن نموذج التنظيمي -بالأحرى - محدد ذاتيا و تلقائيا باعتباره جماعة من الأفراد يحتشدون في رقعة معينة من الأرض كالمدينة مثلا . و القوى التي تمنح تلك الجماعة (المجتمع المحلي) شكله وبنيته هي قوى ليست بأشخاص وذات طابع اجتماعي ثانوي، بل هي ثمرة العمليات الغريزية الطبيعية التي تنم دون وعي من الفرد .
- النظام الاجتماعي يتكون من شبكة من العلاقات التفاعلية بين الأشخاص، يشترك بعضها ببعض بواسطة ثقافة و أشكال تواصل مشتركة بين الأفراد تتجسد في الإجماع .
- التوزيع المكاني للسكان، هو نتاج لعملية فرز السكان و عزلهم في مناطق طبيعية (الاحياء) يتصف كل منها بالتجانس الاجتماعي المبني على ثقافة فرعية متميزة تشكل ما يسميه بارك و بيرجيس "المنطقة المحورية" .

كما اهتم المشتغلين في هذا الميدان الجديد بدراسة وتحديد العوامل والوسائل التي تربط المجتمع بالبيئة، وركزوا بداية على مفاهيم كالثقافة وخاصة القيم والمعتقدات لما لها من أهمية في تشكيل اتجاهات الناس، وبالتالي طرق تعاملهم مع البيئة، ومع مرور الوقت ظهر التباين بين العاملين في هذا المجال من حيث العوامل والعلاقات التي يهتمون بها، وطرق معالجتها، ونتيجة لتعدد مفهوم البيئة، وعدم الوعي بمتغيراتها المتداخلة والمتشعبة وعلاقاتها، ظهرت الدراسات الرمزية مقابل الدراسات غير الرمزية في هذا المجال، وبناء عليه، فقد ظهرت توجهات سوسيولوجية عديدة في مجال البيئة.

لعل أهمها أفكار "بارسونز" التي تضمنتها نظريته؛ فهو يعتبر البيئة نسقا يسعى إلى تحقيق حالة من التوازن، عن طريق التفاعلات المتوائمة الحادثة من قبل الفاعلين، ومن خلال وظائف التكيف وتحقيق الهدف، والتكامل والحفاظ على النمط الذي يقوم به النسق، دون استنزاف مضر به، وتمثل المشكلات البيئية، كالصنيع والتقدم التكنولوجي، وعمليات التوزيع والاستهلاك عن الخلل الوظيفي الذي يفقد النسق توازنه واستقراره، ويستنفذ جزءا من موارده لإعادة التوازن⁽³⁾.

هذا التوازن الذي يتطلب التخفيف من حدة المعوقات الوظيفية للاقتصاد الصناعي واستخدام التقنية التي يمكنها التحكم في درجات التلوث وعلاجها، والمحافظة على الطاقة والموارد الخام، واستخدام التكنولوجيا النظيفة التي لا تؤدي إلى تلوث البيئة، ومن ثم يمكن علاج المشكلات البيئية عن طريق تنقية وتحسين طريقتنا الحالية في صنع الآلات، وليس عن طريق إحداث تغييرات أساسية في النظم الاجتماعية والاقتصادية.

إلا أن هناك بعض الموظفين عارضوا هذه النظرة السالفة الذكر، "فروبرت ميلتون" كان يرى أن الاقتصاد الصناعي الحالي غير مستقر وينمو باستمرار وبشكل مضطرب بهدف تحقيق الرفاهية، لهذا فهو يستخدم الموارد البيئية بنفس الوتيرة والاطراد. كما أقر أن الإصلاحات الجزئية لا يمكنها حل وعلاج المشكلات البيئية الحالية، بل الحل يكمن في إجراء التغييرات الأساسية وشاملة، نظرا لأن الكثير من القيم الأساسية في النظام الاجتماعي الحالي قد أصبحت تعد من بين المعوقات الوظيفية، فقد كانت الأفكار والاتجاهات حول التحكم في

الطبيعة وأهمية الزيادة المستمرة في الثروة الشخصية تؤدي إلى المزيد من الجهد الضروري للبقاء والاستمرار في الحياة، أما الآن فمثل هذه الأفكار والاتجاهات قد أصبحت تهدد الوجود البشري، وهذا لأنها تتجاهل التأثيرات البعيدة المدى، وبالتالي فإن النسق الإقتصادي من بين المعوقات الوظيفية لأنه يؤدي إلى فقدان الموارد وتلوث البيئة من أجل إنتاج ما هو أكثر من الضروري لرفاهية البشر⁽⁴⁾.

لكن هذا الاتجاه قد قوبل بالرفض من قبل علماء الاجتماع البيئي حيث تمثلت أبرز الانتقادات الموجهة له في حقيقة أن التحليل الوظيفي يوضح الأسباب الكامنة وراء وجود اتجاهات، أو نوع معين من الاتجاهات أو السلوك نحو البيئة بشكل عام، ولكنها لا تحلل الطبيعة الأساسية للمجتمع أو ديناميكيات التغير الاجتماعي اتجاه تلك البيئة⁽⁵⁾. ولقد نتج عن هذا الرفض للاتجاه الوظيفي من قبل الكثيرين قيام محاولات مختلفة ومتباينة للتوصل إلى نماذج نظرية تصلح لدراسة النسق البيئي بمضمونه البيئي والاجتماعي معتمدة في ذلك على كتابات بعض أهم رواد علم الاجتماع أمثال "إميل دوركايم"، "وماكس فيبر"، و"كارل ماركس". والتي تجسدت في ثلاثة توجهات نظرية أساسية هي المشكلة لنطاق تفكير و بحث علم الاجتماع البيئي هي :

1 - الاتجاه المحافظ: هذا التوجه هو امتداد لفكر "إميل دوركايم"، وينطلق من اعتبار القيم وتغيرها العامل الأساسي في التدهور البيئي وينقسم أصحاب هذا الاتجاه إلى فئتين: الأولى يرون أن ظهور المشاكل البيئة في المجتمعات الغربية ارتبط بتغير نسق القيم، الذي أدى إلى ظهور قيم الفردية والعالمية. والثانية يرون بأن التنمية عموماً تستخدم تكنولوجيا تؤدي إلى تلوث بيئي جد خطير، وبما أن تغير القيم يؤدي إلى تقسيم معقد في العمل تتصف به المجتمعات الصناعية، فإن هذه العناصر الثقافية لابد أن تعتبر السبب الرئيسي في التدهور البيئي الناتج عن الصناعة.

2 - الاتجاه الليبرالي: يركز هذا الاتجاه المستمد من فكر "ماكس فيبر" على القوة والهيمنة لتوضيح المشاكل البيئية وهنالك وجهتا نظر أساسيتان في الاتجاه الليبرالي، الأولى يرون أن الحكومة والنسق القانوني تهيمن عليهما جماعات ليس لديها اهتمام بالبيئة، همها الوحيد هو زيادة أرباحها واتساع مجالات قوتها

ونفوذها. أما عن وجهة النظر الثانية: فيرى أصحاب هذا الاتجاه في تحليلهم للمشكلات البيئية أن المستفيدين من التدهور والاستنزاف البيئي يستخدمون وسائل الإقناع الجمعي -الإعلام - وإعطاء صفة الشرعية لأهدافهم وأعمالهم ، كما يقومون أيضا بإقناع الناس بواسطة الإعلام، بزيادة الاستهلاك، وبأن الاقتصاد الدائم النمو هو أفضل وسيلة لرفع مستوى المعيشة، وهكذا فإن استغلال الرموز الثقافية لإعطاء صفة شرعية للتنظيمات الاقتصادية في المجتمع، هو ميكانيزم حرج وحساس في تطور المشكلات البيئية وتفاقمها.

3- الاتجاه الراديكالي: يقدم الاتجاه الراديكالي المستمد من فكر "كارل ماركس" تحليلا لأسباب استنزاف البيئة، إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المشاكل البيئية ، ظهرت نتيجة اللاعقلانية المتوارثة في نماذج الإنتاج الرأسمالية، ذلك أن النظام الرأسمالي يركز على الملكية الفردية، أي أن الاستهلاك يوجه نحو العائلة النووية ، كامتلاك أكثر من سيارة وجهاز تلفاز.... الخ للعائلة الواحدة، لذلك فإن هذا النمط الاستهلاكي الخاص يفرض استنزاف المصادر الطبيعية ، وبالتالي المزيد من التدهور البيئي.

2- سوسيولوجيا التنمية :

على مدى عقود طويلة، كان حقل سوسيولوجيا التنمية تسوده ثلاث نظريات مختلفة للبحث هي: نظرية التحديث، والتبعية، والنظام العالمي. وهذه النظريات الثلاث قد نشأت في ظل سياقات تاريخية مختلفة وتأثرت بتقاليد نظرية مختلفة، كما أن الدراسات الامبريقية الخاصة بها قد استنارت بفروض نظرية مختلفة، لهذا فإن هذه النظريات قد قدمت حلولاً مختلفة للمشكلات المرتبطة بالتنمية ومع ذلك فإن هذه النظريات نفسها كان يجمع بينها نموذج مشترك للتنمية.

فنظرية" التحديث "ترى أن التحديث عملية ذات مراحل، لا يمكن الرجوع عنها وهي عملية مطردة، وطويلة الأمد، كما رأت أن الحداثة تتعارض مع التقاليد . وفي المقابل فإن نظرية التبعية كانت تستمد جذورها من العالم الثالث بل ونشأت تحديدا كرد على فشل المناخ الاقتصادي لهذه الدول في مطلع الستينات ، ومن أهم مقولاتها أن التبعية ليست مجرد عملية اقتصادية وإنما أيضا عملية اجتماعية

سياسية، وأن التبعية ليست مجرد علاقة خارجية وإنما هي أيضا علاقة داخلية ذات خاصية تاريخية، وأن التنمية يمكن أن تتحقق جنبا إلى جنب مع التبعية. أما نظرية النظام العالمي كانت هي آخر النظريات التي ظهرت في مجال التنمية، وقد قدمت هذه النظريات توجهها جديدا في تفسير الأحداث الرئيسية التي وقعت في عقد السبعينات من القرن العشرين ، مثل عملية التصنيع في شرق آسيا، وأزمة الدول الاشتراكية . حيث رأى روادها⁽⁶⁾ أن الاقتصاد العالمي، يشكل نظاما تاريخيا مؤلف من ثلاث درجات، القلب، وشبه المحيط، والمحيط. ويتميز بالشمولية و الأمد الطويل . كما يتميز بخاصية التحول المستمر حسب طبيعة العلاقات المميزة لعلاقة درجاته. تلك العلاقات التي سوف تكون الحافز الأول لتغير مسار التاريخ البشري .

لكن في العقد الثامن من القرن العشرين تحركت النظريات الثلاث في طريق التلاقى في نظرية توليفية. ذلك أن المشتغلين بسوسيولوجيا التنمية أدركوا حقيقة أن التنمية تختلف باختلاف المجتمعات مكانا وزمانا تبعا لاختلاف الثقافة السائدة لأي مجتمع وتبعا لاختلاف النظام السياسي والاجتماعي والثقافي . بل وحتى في المجتمع الواحد تكون هناك مستويات في عملية التنمية وذلك لكون المجتمع يضم فئات مختلفة منها البدوي والريفي والحضري إضافة إلى اختلاف الثقافة بين الأفراد وهذا يؤدي إلى تفاوت مضطرب لتقبل التغير التي تتطلبه عملية التنمية ذاتها . وهي الحقيقة التي تجعل من التركيز على قراءة التاريخ و تصنيف الأنماط المثلى للحدثة والتقليد ، و البحث عن نموذج كوني للتنمية مجرد عبث فكري لن يكتب له النجاح في أرض الواقع . وبدلا من ذلك صار الباحثون أكثر اهتماما بفهم الحالات الملموسة ذات الخاصية التاريخية مثل الثورة الإيرانية و النهضة التركية . كما اتجه ميدان البحث في سوسيولوجيا التنمية على التحليل المؤسسي المتعدد l'institutionnalisme فبدلا من الاعتماد على عامل واحد من عوامل التنمية ، بات الباحثون الآن يدرسون عملية التفاعل المعقدة بين المؤسسات المختلفة، أي كيف يحدث التفاعل بين الأسرة والدين والجماعات العرقية -والطبقات والدولة والحركات الاجتماعية -والاقتصاد العالمي لتشكيل التطور التاريخي للمجتمعات .

و بذلك تغير فهم علم الاجتماع التنمية للتنمية ، فأصبحت تمس كافة أوجه الحياة و ليس النمو الاقتصادي فقط ، كما أقر بأن التنمية لها آثار مفيدة وضارة في آن واحد . كما أصبح من الواضح أن الأفراد والجماعات يستجيبون لمتطلبات التنمية على أساس من الاختيار والانتقاء ، وهذا ما يؤكد أن عملية التنمية تخضع إلى الكثير من العوامل المساهمة وليس تحت تأثير عامل واحد و هذا ما أكدته "ميردال Myrdal" الذي استبعد نظرية العامل الواحد في أحداث التنمية⁽⁷⁾.

لقد أكد "ميردال" على أنه لا يصح الفصل بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في فهم وتحليل التنمية بل يجب بحث المحتوى الذي يشملها ككل، ومن ثم فقد عالج مشاكل التنمية عن طريق دراسة وتحليل العناصر الستة التي يتكون منها النسق الاجتماعي وهي من وجهة نظره كما يلي: الدخل والناتج - وظروف الإنتاج - ومستوى المعيشة وهذه العناصر الثلاثة اقتصادية، أما العنصر الرابع وهو الاتجاهات نحو الحياة والعمل، والعنصر الخامس وهو الأنظمة، والمشاركة الشعبية لهذه الأنظمة، فهي عناصر اجتماعية، والعنصر الأخير وهو السياسات التي يتبعها المجتمع، فهذا العنصر يجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية⁽⁸⁾.

كما أنه طالب الدول النامية بتبني سياسة التدخل، وليس التدخل فقط بل تدخل بشئ من الصرامة في اقتصادياتها، وأن يكون لكل دولة من الدول النامية على الخصوص سياسة قومية للتنمية الاقتصادية خاصة بها تجسد مبدأ أسلوب "الدفعة القوية" Big Push. فتدخل الدولة في التنمية لا يكفي وحده وإنما لا بد معه من أسلوب الدفعة القوية المدعم برغبة شعبية نحو التغيير وعلى الوقت التغيير، وعلى كيفية التغيير.

ومن ثم فإن نظرية "ميردال" تندرج ضمن النظريات الجزئية التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية للمجتمعات و ليس العوامل الكلية التي تندرج فيها تلك المجتمعات . "ميردال" يرى أن التنمية هي تجربة خاصة و مميزة لكل مجتمع و ليست بنموذج قبلي صالح لكل مجتمع و لكل زمان .

3 – الفهم السوسيولوجي للتنمية المستدامة :

ضمن هذا الغموض في طرح فهم واضح وجلي للتنمية المستدامة، يعرب "فليب بود" عن رأيه بقوله :أعرف أن هذا المصطلح، أي التنمية المستدامة هو واجب؛ ولكن أجد أنه من السخف أيضا، أو بالأحرى الغموض بحيث أن لا يقول شيئا، فهو مصطلح تافه البرهان ومتناقض، فهو أكثر سحرا من معنى⁽⁹⁾، وما يؤكد هذا القول الجدل الواسع الذي دار حول وسائل ضمان استقرار الأجيال القادمة، الذي جاء في التعريف الغامض " لبر وتد نلاند " BRUNDTLAND ***حول مفهوم التنمية المستدامة والتباين الواضح في كيفية تنفيذها والتي تدعو إلى تبني التركيز الضيق على الاقتصاد أو الإنتاج تارة، وإلى استيعاب واسع للثقافة والبيئة تارة أخرى، فضلا عن أن هذا التعريف قد اعتبر منحازا إلى نموذج إرشادي تنموي محدد يتركز حول فهم خاص للإنسان، ولذلك رفض وانتقد من قبل كثير من الكتاب المفكرين الذين نظروا إلى "إعلان ريو" الذي تبني هذا التعريف بريبة وشك، لأن الهدف الأساسي الذي يرمز للمفهوم، والذي يدعو لمواجهة الاستغلال المؤذي بيئيا للموارد الطبيعية، كان غائبا في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED).

هذا التعريف الذي ركز على إضافة كلمة " التنمية " في صياغة المبدأ الثاني من " إعلان ريو"، قد تسبب في تهميش السياسات التنموية، وعندما وضع كلمة الإنسانية في قلب الاهتمام بالتنمية المستدامة في المبدأ الأول في إعلان ريو، يجعل العناصر البيئية والموارد والكائنات الحية خاضعة لهيمنة الإنسان القادر على الإبقاء باحتياجاته، إلا أن تلك الاحتياجات يمكن أن تفهم بطريقة مختلفة، نتيجة الوهم المضلل الذي نشأ من خلال الاعتقاد في التقدم والتنمية وخرافة التطور الإنساني، والتنامي المفرط لنشاطاته في استغلال واستهلاك موارد الطبيعة، الأمر الذي أكده " رسل " Russell أولا ثم " ادغار موران " فيما بعد بأننا نستهلك الآن في سنة واحدة، أكثر ما استهلكه الإنسان في كل الفترة الممتدة منذ ميلاد المسيح، وحتى فجر الثورة الصناعية.

أضف إلى ذلك، فإن العنصر المهم الذي تناولته جميع تعريفات التنمية المستدامة، والمتمثل في العدالة والمساواة البيئية على الصعيد الوطني والدولي،

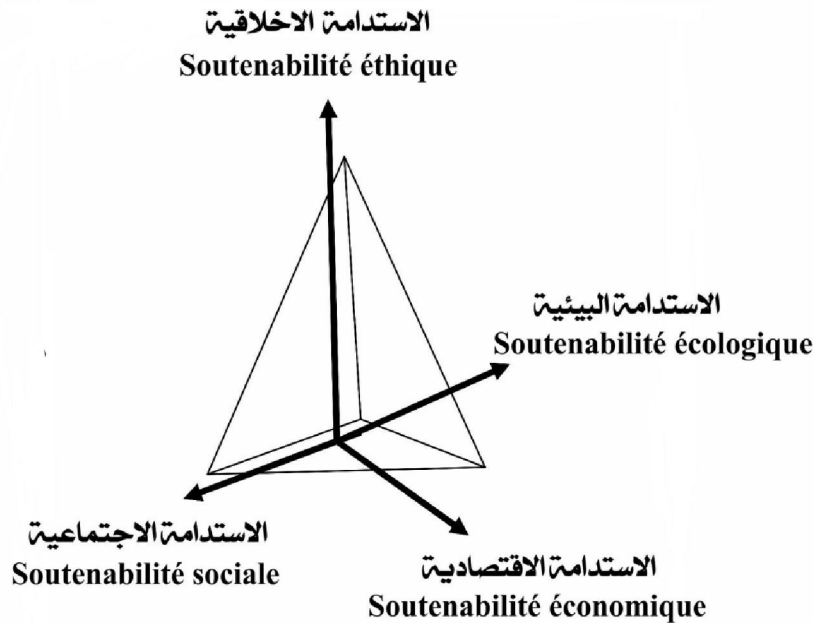
وابتداع طرق جديدة ومبتكرة لتقييم السياسات الدولية، لتحقيق نظام عالمي أكثر عدلا، تعالج فيه قضايا العدالة الاجتماعية ومخاوف بشأن عدم المساواة بين الأجيال البشرية التي لم تأت بعد، والتي تتجاهل مصالحها التحليلات الاقتصادية المألوفة وقوى السوق التي لا تراعي أي المستقبل، كما لا يمكن معرفة أو التكهّن بقيم الأجيال المقبلة وأفضليتها وثقافتها، وأيضا اتجاهاتهم نحو العدالة و تناسي من يعيشون اليوم ولا يجدون فرصا مساوية للحصول على الخيارات الاقتصادية والاجتماعية . الأمر الذي يمثل تضارب بين نوعين من العدالة وبين نوعين من البشر.

وهذا ما يسميه الكثير من السوسيولوجين، بالتناقض البيئي أي تناقض بين ما هو مطلوب من الأرض وبين ما يمكن للأرض أن تقدمه، هذا التناقض الذي ينتج عن علاقات القوة بين الدول وداخلها، التي تضيق المعاني وأمال شرائح عريضة من الناس وسط ألعاب الكلمات، بينما تنظر هي للتنمية المستدامة بطريقة براغماتية، تحد وتوجه العقل الإنساني والحكومي لاستجابات لحظية ، هدفها أصوات انتخابية أو إزالة جزء من التوتر في العلاقة المتداخلة بين من يقودون العالم ، لا على أنها وسيلة لتحقيق توازن استراتيجي بين الطبيعة والمجتمع، وهذا ما يؤكد " إدغار موران " بقوله : هناك فقط تنمية تحمل في ذاتها تخلفا، أي أن تقدمها يحمل ويجلب معه تقهقرا، وبناء على ذلك تبدو لنا التنمية بمثابة واقع متأزم⁽¹⁰⁾.

ورغم هذه الأطروحات المتنوعة للتنمية المستدامة، وما خلقته من تعدد وجهات النظر حول التعريف الأفضل وطريقة الربط بين القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يمكن النظر إلى النقد كمؤشر إيجابي في إبراز قضية التنمية المستدامة، لتحل الصدارة في النقاش العام، على أن يكون هناك فهما مشتركا للشيء المراد استدامته، وفي الوقت نفسه ضرورة الحفاظ على البيئة، هذه البيئة التي لا يجب أن تعيق التطورات الاقتصادية لأن التنمية المستدامة ليست حركة بيئية فقط، لكنها حركة مجتمع كما يقول " فليب بود " ولهذا نوافق "فليب هامان Philippe Hamman" أن أحد أفضل التعريفات السوسيولوجية الملائمة للاستدامة تسعى إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني، ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية

الطبيعية على استيعابه، مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي وللأجيال القادمة، وعلى أن تكون تلك الاحتياجات مما لا يلحق تهديدا جديا بالعمليات الطبيعية والمادية والكيميائية والحيوية، أي أن هناك قيودا مزدوجا على التنمية المستدامة، جانب يرتبط بأداء العمليات الطبيعية، وجانب يتعلق بالإبقاء بالاحتياجات الموضوعية، فضلا عن الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية كلما كان ذلك ممكنا، ولن يتحقق هذا إلا بالعمل على تعظيم إنتاجية الموارد وتقليص العبء الذي تتحمله البيئة سواء من حيث الموارد أو الطاقة⁽¹¹⁾.

و عليه يمكننا إيجاز الفهم السوسيولوجي للتنمية المستدامة، في نقطة أنه يجمع بين أبعاد التنمية المستدامة إلى جانب البعد الأخلاقي (المسؤولية الجماعية) في بوتقة التحكيمات والتفضيلات التي تتم أثناء صراع متغيرات التكنولوجيا والنظام الاقتصادي و السياسة والتفكير والسلوك . مما يعني أن المفهوم السوسيولوجي للتنمية المستدامة هو في أصل نسق لتنظيم التفاعلات الواعية و المستمرة بين الاعتبارات الاجتماعية والأساليب التكنولوجية والبيئية وثقافية، والتي تعد من المتطلبات الأساسية للتنمية التي تبقى القاعدة البيئية في حالة توازن مستدام⁽¹²⁾.



الشكل رقم 01⁽¹³⁾

ثالثا : القيم كمدخل سوسيولوجي لمعالجة إشكالية التنمية المستدامة :

إن القيم عامة والقيم الاجتماعية خاصة حقل واسع لا يسهل البت فيه والإلمام بكافة جوانبه ، ولعل هذه الصعوبة في تحليلها وإدراكها نابعة من القيم في حد ذاتها ذلك أن القيمة ليست أمرا ملموسا أو محسوسا بل هي أفكار مجردة لا تتجسد إلا عن طريق سلوك الفرد الذي يؤمن بها . والقيمة كمصطلح في العلوم الاجتماعية يعني " موضوعا أو حاجة أو اتجاها أو رغبة ويستخدم المصطلح في معظم الحالات حين تظهر علاقة تفاعلية بين الحاجات أو الاتجاهات أو الرغبات من جهة والموضوعات من جهة أخرى ⁽¹⁴⁾ . وتعني غالبا في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا المستويات الثقافية المشتركة التي نحتكم إليها في تقدير الموضوعات والاتجاهات الأخلاقية ⁽¹⁵⁾ .

و القيم تشمل كل مظاهر الحياة الاجتماعية ومستوياتها، وتجسد التعبير عن التطلعات السامية للفرد والمجتمع، وعن فهمهم للحياة و نظرتهم لها؛ فإنها هي التي تؤطر السلوك، الفعل و الرؤية الخاصة بالعالم و المصير ، وتمنح لها خاصية الاستمرارية في كل مجالات الحياة و ليس فقط التنمية. و لعل التاريخ يشهد على الكثير من الاخفاقات التنموية للعديد من المجتمعات بسبب محاولة توطين او استعارة نظم تنموية لم تكن مع قيمها الثقافية، **** وهو الامر الذي اكده عليه "إدغار موران" عندما قال: "التخلف في العالم الثالث ليس فقط ناتج عن التأخر، إنه ناتج عن عملية إنشاء عنيفة لنموذج غربي للتقدم خارج الشروط التاريخية والثقافية والتقنية" ⁽¹⁶⁾ .

1 – القيم والتنمية المستدامة :

لقد أكد " فليب بودس " على عدم الفصل بين العوامل الاقتصادية والسياسية الاجتماعية والثقافية لعملية التنمية المستدامة بمعنى اعتبارها عملية مركبة، وتذهب الباحثة " بروتين كيني Breton-Kueny " إلى أن الكتابات السوسيولوجية الحديثة ترفض الآن اختزال عملية التنمية المستدامة إلى أن تكون مجرد تنمية اقتصادية، وترفض الأخيرة إلى أن تكون مجرد نمو في الناتج القومي ⁽¹⁷⁾ . إلا أن التقدم نحو المعالجة النظرية للتنمية المستدامة في إطار تفاعلها مع التنمية الاقتصادية المتكاملة لم يكن أمرا سهلا ولا زال ممكنا أن نلاحظ ضعف الروابط العضوية بين بحوث الاجتماعيين وبحوث الاقتصاديين في

كل نظري واحد، فرجال الاجتماع في الغرب يبحثون في مجالهم و إن كانت عينهم على نتائج الاقتصاديين، ورجال الاقتصاد ينكبون على مهمتهم ويتلقون بما يسمونه العوامل غير الاقتصادية لقاء غير أصيل، ويعتبر " فليب هامان Philippe Hamman " هذا الوضع أنه انعكاس لأزمة النظرية العامة التي تفتقد التصور المركب للتنمية المستدامة⁽¹⁸⁾. وقد تجلت هذه الأزمة في شكلين، الأول في ماهية التوجيهات القيمية لمفاهيم التنمية المستدامة و مصادر اشتقاقها والثاني في أساليب استدماج الأفراد و الجماعات لتلك القيم .

فبالنسبة للشكل الأول، هناك التباس حاد بين خاصية التنمية المستدامة المتمثلة في شموليتها لكل سكان الأرض ، و بين التباين الثقافى للمجتمعات من حيث الرؤى و القيم و المصالح . فكيف يمكن جمع و توحيد ما هو مشتت و متعدد أصلا ؟ . و ما هي الجهات المرجعية التي لها صلاحية تحديد قيم التنمية المستدامة ؟ فالوهم الأكبر هو الاعتقاد بأننا نملك معرفة عن الحاضر لأننا موجودون فيه بمعنى ما، يتمثل في صعوبة تحديد معالم الحاضر. وبما أن المستقبل يتولد من الحاضر، فإن الصعوبة الأولى للتفكير في المستقبل هي صعوبة التفكير في الحاضر⁽¹⁹⁾.

هذا وقد صرحت الباحثة " بروتن كيني Breton-Kueny " أن حقيقة تبني " قمة التنمية المستدامة " خلال الدورة الستين للجمعية العامة⁽²⁰⁾ للقيم الكونية المتعلقة بالتنمية المستدامة تم في ظروف غامضة لم توضح مرجعية و هوية من صاغها في التقرير النهائي . حيث أن معظم التقييمات التي قدمت لسكريتارية الأمم المتحدة كانت نظرية و إنشائية و خاضعة لمزاج المؤسسات الحكومية التي وضعتها . إلا أن اليونسكو تداركت الأمر في سنة 2009 عند انعقاد مؤتمر "بون" بألمانيا ما بين 31 مارس و 02 أبريل 2009، حين بين في البند الثامن القيم التي سوف تتخذ إطارا للتنمية المستدامة و هي : العدالة ، الإنصاف ، التسامح ، الاكتفاء ، المسؤولية ، المساواة بين الجنسين ، التلاحم الاجتماعي ، التخفيف من وطأة الفقر .

و هي القيم التي أعتقد المشاركون أنها بمقدور أي شخص إدراكها مهما كانت الثقافة التي ينتمي إليها ، كما أنها قادرة على ضمان نوع من الاستمرارية الحياتية الإنسانية و تحديد الأهداف المرجوة و الغايات العمل بها والتي لا تخص الفرد القائم بها و إنما الجماعة. و هي مجموع القيم الموجهة للأفراد و الجماعات

الاجتماعية. لكن بفعل نتائج بحوث المقارنة بين الدول في مجال التنمية المستدامة و التي بينت تناقض صارخ بين الالتزام الاجتماعي و المؤسساتي خاصة منه الاقتصادي تم وضع شبكة أخرى من القيم خاصة بالجانب المؤسساتي أو المنظمات تحدد القيم التالية⁽²¹⁾: الحيطة Précaution ، الوقاية Prévention ، المسؤولية Responsabilité ، التضامن Solidarité ، التقشف Gestion économe ، اللامركزية Subsidiarité ، التجديد المستمر والإبداع Amélioration continu innovation et . وهكذا تغطي شبكة القيم بشقيها الاجتماعي و المؤسساتي الأبعاد الثلاثة لمفهوم التنمية المستدامة ، و هو ما تطلب تعديلات جوهرية في سلوكات المواطنين ، المؤسسات ، الحركات الجمعوية ، المجتمعات المحلية ، الحكومات من أجل تحقيق التنمية المستدامة . كما أن القيم المبينة أعلاه تجسد مبادئ الأجندة 21 التي اتفق عليها في 1987 تقرير الأمم المتحدة لمؤتمر ستوكهولم .

القيم	مبادئ الأجندة 21
الحيطة / العدالة	الأخذ بعين الاعتبار مختلف المخاطر
الوقاية / التخفيف من وطأة الفقر	الحذر بشكل فعال و استباقي
المسؤولية / المسؤولية	مسؤولية الأشخاص الاعتباريين و الطبيعيين على نتائج أفعالهم
المشاركة / المساواة بين الجنسين	ضرورة مشاركة جميع الأطراف المعنيين الداخليين و الخارجيين في الحوار
التضامن / التلاحم الاجتماعي ، الإنصاف	التضامن مع الفئات الأكثر حرمانا
التقشف / الاكتفاء	الاستعمال العقلاني للموارد
اللامركزية / التسامح	التشاور و الاستقلالية
التجديد المستمر و الإبداع /	التحسين المتواصل و التجديد في خلق منتوجات جديدة

المصدر بالتصرف: Le développement durable : une stratégie avec des valeurs universelles. Laurence BRETON-KUENY. p 03.

أما بالنسبة للشكل الثاني فقد اعتبرت أساليب استدماج قيم التنمية المستدامة ، كجزء من نسق التربية البيئية عموما ، داخل مؤسسات التعليم ، بمجموعة من المعايير و الأنساق الرمزية، والمتمثلة في مفاهيم التنمية المستدامة، التي تم دمجها في محتوى كتب تعليم الجغرافيا والتربية المدنية، ومن خلال التنشئة الاجتماعية الصفية وغير الصفية. بالنسبة لقيم التنمية المستدامة في شقها الاجتماعي ، أما في الشق المؤسسي ، فأساليب استدماج قيم التنمية المستدامة فقد اعتبرت كجزء من النسق الثقافي المبني على ثقافة اتصالية مسؤولة بمجموعة من الشعارات الرمزية emblèmes و مناشير دعائية Les slogans التي يتم دمجها في المنظومة الاقتصادية والتجارية⁽²²⁾.

خاتمة:

من خلال ما سبق ، يمكن القول بأن التنمية المستدامة و بالرغم من كل التطور الذي عرفته من حيث التأصيل و المباحث النظرية و المقاربات الممارساتية ، ستظل مفهوما بلا نموذج ، إنها تؤشر على الكثير من الآليات و التدخلات، لكنها في نفس الوقت، لا تؤشر على أية وصفة جاهزة لبلوغ المستوى المطلوب للتنمية ، فكل مجتمع تنميته المناسبة له و لإمكانياته .

و لهذا تبدو التنمية المستدامة عملية تغيير معقدة غير محسومة النتائج في مطلق الأحوال ، لأنها لا تفترض قرارا صادرا عن السياسي أو الخبير الاقتصادي ، و إنما تتطلب كثيرا من الشروط المجتمعية المتداخلة، وهنا تكمن أهمية و شمولية الرؤية السوسيولوجية للتنمية المستدامة ، فقد بدأ المشتغلين بعلم الاجتماع في الثمانينات من القرن الماضي يتجهون أكثر فأكثر إلى العوامل الثقافية في تفسير عمليات التحديث والتنمية. من هؤلاء نجد "لورنس هاريزون"، و "روبرت كابلان"، و"توماس سوريل" و غيرهم، حيث بينوا من خلال أعمالهم و بحوثهم أن كل ثقافة إنما تحدد أهدافها وأخلاقها من داخلها، وهو ما يتعدى تقييمه في ضوء أهداف وأخلاق ثقافات أخرى، وأنها، بحكم معياريتها، بنية متناسقة، وعامل تكيف، وأن أي إقحام من خارجها تترتب عليه مظاهر صراع ومعاناة وتخلف. ولعل من أهم أسباب فشل مشاريع التنمية في معظم بلاد العالم أنها فرضت بشروط خارجية، وأن السياسيين في هذه البلاد ما كانوا على وعي بأن التصدي لموضوع الثقافة يمس مسائل شديدة الحساسية،

هي مسائل القومية والعرقية والتقدير الشخصي للذات. وهو ما يعني ضرورة معرفة خصوصيات الثقافية التي تؤثر بشكل كبير ومهم في قبول مشروعات التنمية أو رفضها.

و بهذا يمكن القول ان الفهم السوسيولوجي للتنمية المستدامة، يرتكز على المدخل القيمي الذي يقدم تصورا آخر و مغاير يجمع بين التصورات الاقتصادية و البيئية ، بحيث يجعل من القيم ذلك المجال المحفز الذي يمنحها سبل تحقيقها ، أي أن التصور السوسيولوجي يشترط تحقق التنمية المستدامة بمدى القدرة على التغير النظام الاعتقادي و القيمي للمجتمعات ، فهو (أي التغير) شرط التزام الاجتماعي بمتطلبات التنمية، و أي محاولة لتحقيق تنمية يجب ان تؤسس على فهم واقعي و صريح للنماذج الذهنية المؤطرة لتفكير و رؤية المجتمع. و من تم محاولة تغيير تلك الرؤية بما يتماشى مع الأهداف و طرق تحقيق تلك التنمية المنشودة.

الهوامش :

- 1 - ماجدة احمد أبو زنط ، عثمان محمد غنيم: التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 23 .
- 2 - ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07- 08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف، ص 4. نقلا عن فتيحة طويل ، التربية البيئية و دورها في التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع التنمية جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 . ص 79 .

* نقصد هنا

Simmel, G., 1897, Comment les formes sociales se maintiennent, *L'Annee Sociologique*, tome 1, 1ère partie : mémoires originaux . cite in Philippe Boudes, Simmel et l'approche sociologique de l'environnement . revu Emulations URL : <http://shortlinks.revue-emulations.net/boudes>

** هي نظرية للتنظيم البشري تطورت على يد بارك و مدرسة شيكاغو في العشرينات و الثلاثينات و قد تأثرت نظرية الإيكولوجيا البشرية بعدد من النظريات الأوروبية مثل

النظريات التطورية عند سبنسر و التفاعلية عند سيمل و الوضعية الاجتماعية عند دوركايم و لكن اغلب التأثير وقع عليها من جهة الدارونية الاجتماعية و الثرات الامبريقي للباحثين الانجليز من أمثال بوث booth .

3 - فتيحة طويل ، التربية البيئية و دورها في التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع التنمية جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 . ص 150.

4 - صالح فيلاي : مناظرات في علم الاجتماع البيئي: عرض لكتاب "روب وايت" خلال فعاليات الملتقى الوطني " البيئة و المجتمع " 18 و 19 ماي 2010 . مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة جامعة منتوري . ص 07 .

5 - المرجع نفسه ص 08 .

6 - نجد مثلاً "والرشتاين" تناول العالم كوحدة للتحليل - في دراسته لتأثير حالة التقهقر في الاقتصاد العالمي الراسمالي في القرن التاسع عشر على التنمية في القلب والمحيط وشبه المحيط.

7 - كعباش رايح : سوسيولوجيا التنمية، منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، د ط، دت، ص 145.

8 - Gunnar Myrdal : l'économie comme science morale par Ludovic Frobert . <http://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2003-4-page-100.htm> consulter le 10 /12/2014 a 20.11.

9 - صالح فيلاي : مناظرات في علم الاجتماع البيئي: عرض خلال فعاليات الملتقى الوطني " البيئة و المجتمع " 18 و 19 ماي 2010 . مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة جامعة منتوري لكتاب روب وايت

Controversies in environmental sociology, Edited by Rob White, Cambridge University Press, United Kingdom, 2004.

*** لبروتد نلاند هي لجنة التي صاغت في سنة 1987 تقرير الأمم المتحدة لمؤتمر ستوكهولم الذي رسخ مفهوم التنمية المستدامة و حدد ملامحه الكبرى و الحقيقة أن هذا التقرير يحمل اسم الوزيرة الأولى النرويجية كرو هارلم لبروتد نلاند .

- 10 - موران ادغار : إلى أين يسير العالم . ترجمة أحمد العلمي . سلسلة مقالات . الملحقية الثقافية السعودية بفرنسا . الدار العربية للعلوم الناشرون . 2009 . ص 31 .
¹¹ - cite in : André Donzel, « Philippe Hamman, Sociologie urbaine et développement durable », Métropoles [En ligne], 13 | 2013, mis en ligne le 01 décembre 2013, consulté le 25 novembre 2014 à 10 :00. URL : <http://metropoles.revues.org/4824>.
¹² - cite in Garcia Ernesto : Au-delà du développement durable. Lignes pour un dialogue entre la décroissance et le « bien vivre » conférence filmée le 13 mars 2012 dans le cadre du séminaire annuel « Changements institutionnels, risques et vulnérabilités sociales », au programme du Master recherche de Sociologie de l'Université de Caen .urlhttp://www.canal-u.tv/video/la_forge_numerique/au_dela_du_developpement_durable_lignes_pour_un_dialogue_entre_la_decroissance_et_le_buen_vivir.8816
¹³ - BLANCHET C., NOVEMBER A., (1998) *Indicateurs de développement durable appliqués à l'aménagement du territoire*, Conseil économique et social (CES), Genève.
- 14 - العوا عادل : العمدة في فلسفة القيم . دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر . دمشق . الطبعة الاولى 1986 . ص 661 .
- 15- المرجع نفسه ص 642 .
- ****
 لعل المثال الواضح على ذلك دراسة لورنس هاريزون، حول "التخلف حالة عقلية - حالة أمريكا اللاتينية"، عن مركز هارفارد للشؤون الدولية، وحاول فيه إثبات أن الثقافة في الغالبية العظمى من بلاد أمريكا اللاتينية كانت العقبة الأولى والأساسية على طريق التطور.
- 16 - موران ادغار : إلى أين يسير العالم . ترجمة أحمد العلمي . سلسلة مقالات . الملحقية الثقافية السعودية بفرنسا . الدار العربية للعلوم الناشرون . 2009 . ص 30 .
- 17 - Laurence BRETON-KUENY : Le développement durable : une stratégie avec des valeurs universelles URL : <http://www.lux-ias.lu/PDF/BretonKueny.pdf> . le 20 novembre 2014 à 21 :00

18- André Donzel, « Philippe Hamman, *Sociologie urbaine et développement durable* », *Métropoles* [En ligne], 13 | 2013, mis en ligne le 01 décembre 2013, consulté le 25 novembre 2014 à 10 :00. URL : <http://metropoles.revues.org/4824>

19- مران ادغار : إلى أين يسير العالم . ترجمة أحمد العلمي . سلسلة مقالات . الملحق الثقافية السعودية بفرنسا . الدار العربية للعلوم الناشرون . 2009 . ص 13

20- انعقدت ما بين 14 / 16 سبتمبر 2005 وقد وضعت مؤشرات التنمية المستدامة .

21 - Laurence BRETON-KUENY : Le développement durable : une stratégie avec des valeurs universelles URL : <http://www.lux-ias.lu/PDF/BretonKueny.pdf> . consulter le 20 novembre 2014 à 21 :00 p 08 .

22 - Francine Pellaud : Conceptions, paradigmes, valeurs et développement durable . URL : <http://cms.unige.ch/ldes/wp-content/uploads/2012/.../traduction-française1.pdf> . Consulter le 11decembre 2014 à 14 :00 p 02.

23- قرني عزت : الذات ونظرية الفعل . دار قباء للنشر و التوزيع . القاهرة . مصر 2001 ص 34 .

24- أفاية محمد نور الدين : الحداثة و التواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة . نموذج هابرماس . إفريقيا الشرق . بيروت .لبنان 1998 ص 182

25 - ريكور بول : نظرية التأويل الخطاب وفائض المعنى . ترجمة سعيد الغانمي . المركز الثقافي العربي الدار البيضاء . المغرب 2006 . ص 97 .

26 - رزقير جان بول : فلسفة القيم ترجمة عادل العوا . دار عوידات للنشر و الطباعة . بيروت لبنان 2001 ص 30 .

27- Moscovici Serge : des représentations collectives aux représentations sociales. cite dans Jodelet Denis : les représentation sociales Ed PUF 1989 P 63 .

28 - . للمزيد أنظر إلى : Boudon Raymond : le sens des valeurs. Ed PUF 1999 . P 21 - 29

29- ميمون الربيع: نظرية القيم في الفكر المعاصر . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر 1980 ص 232 .

30- على سبيل المثال فقط : هناك عدة دراسات أثبتت هذه الرؤية فيما يتعلق بالبيئة .
أنظر إلى :

Francis chateauraynaud : « les topiques environnementales entre controverses et conflits » contribution a l'ouvrage sciences sociales et environnement en Allemagne et en france .version du 25 mai 2010. URL. www.gspr-ehess.com/.../FC-topiques-environnementales-mai-2010.pdf

31- Francine Pellaud : Conceptions, paradigmes, valeurs et développement durable . URL : [http:// cms.unige.ch/ldes/wp-content/uploads/2012/.../traduction-française1.pdf](http://cms.unige.ch/ldes/wp-content/uploads/2012/.../traduction-française1.pdf) . Consulter le 11decembre 2014 a 14 :00 PP 3 – 4 .

32- Nicourd Sandrine : « Les engagements ont-ils vraiment changé » revue .Sociologie pratique 2007/2 N 15. PP 1 – 06 .

33 - IBID . P 6.